الأمم المتحدة

A/55/1026–S/2001/778

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 August 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أوّد أن أوجه انتباهكم إلى الحفريات الأثرية غير القانونية الجارية في الموقع الأثري ''سالاميز'' في المنطقة المحتلة من قبرص، والتي تتحمل الحكومة التركية المسؤولية التامة عنها، كما أكدت على ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها الصادر في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١، في الطلب الرابع بين الدول المقدم من جمهورية قبرص ضد تركيا (الطلب رقم ٩٤/٢٥٧٨١، قضية قبرص ضد تركيا، الحكم ٢٠٠١/٢/١٠).

واستنادا إلى الصحافة القبرصية التركية، فقد أجريت الحفريات غير القانونية الأخيرة بين ٢٥ حزيران/يونية و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ بإدارة البروفيسور كوشكون أوزغونر من جامعة أنقرة، وساعده ١٣ خبير آثار تركي من جامعة أنقرة ومن جامعتين تعملان بشكل غير قانوني في الجزء المحتل من قبرص، هما ما تدعيان جامعة الشرق الأوسط وبولي تكنيك الشرق الأوسط. وكشفت الحفريات غير القانونية التركية الأخيرة هذه عن حمامات ليمينا التي لحقت بها أضرار في الحقبة البيزنطية وتداعت بعد ذلك.

وكانت الحفريات غير القانونية في سالاميز قد بدأت لأول مرة في آب/ أغسطس ١٩٩٩ تحت إدارة البروفيسور كوشكون أوزغونر، وبمساعدة مهندسين وطلاب أتراك. وقد احتل الفريق مقر البعثتين الأثريتين اللتين كانتا تقومان بأعمال الحفريات في قبرص قبل

100801 100801 01-50610 (A)
0150610

الغزو التركي في عام ١٩٧٤، وهما مديرية الآثار القبرصية (١٩٥٢-١٩٧٤) والبعثة الفرنسية التابعة لجامعة ليون (١٩٦٤-١٩٧٤). وتوقفت جميع أعمال الحفريات الأثرية في سالاميز فجأة في صيف ١٩٧٤، عندما غزا الجيش التركي قبرص واحتل ٣٧ في المائة من أراضيها، بما في ذلك الموقع الأثري سالاميز . وجرى نهب مقر مديرية الآثار الذي يضم وثائق ومواد أثرية. ولم يعد بوسع أصحاب مقر البعثة الفرنسية الشرعيين، حيث توجد وثائق ومخططات وصور فضلا عن مواد أثرية، الوصول إليه.

وفيما يتعلق بالحفريات الأخيرة، واستنادا إلى تقرير الصحافة القبرصية التركية ذاتها، طلب البروفيسور كوشكون أوزغونر إلى جامعة ليون في فرنسا التعاون معه، إلا أنه لم يتلق ردا. ومن الجدير بالملاحظة أن جامعة ليون الفرنسية رفضت المشاركة في هذا العمل غير القانوني رغم الدعوات المذكورة من أجل التعاون مع الفريق التركي.

إن حكومة قبرص تحمّل الحكومة التركية وإدارتها المحلية الخاضعة لها في المنطقة المحتلة من قبرص المسؤولية عن جميع الحفريات غير القانونية التي تنتهك جميع الاتفاقيات والتوصيات الدولية بهذا الشأن، وتنطوي على آثار ضارة ومدمرة على التراث الثقافي للجزيرة. علاوة على ذلك، فإن هذه الأعمال تخالف المصالح القانونية للشعب القبرصي، فضلا عن مصالح خبراء الحفريات الأثرية السابقين، القبارصة والفرنسيين، وهو أمر غير مقبول أخلاقيا لدى جميع الأوساط العلمية الدولية.

وباسم حكومة الجمهورية القبرصية، أقدم احتجاجي الشديد على الأعمال المذكورة أعلاه، التي تنتهك جميع الاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وأدعو إلى وقفها.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٦٤، من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جورج كاسوليديس
القائم بالأعمال بالنيابة